الواردات الصينية تهدد المنتج الفلسطيني

كتب فراس طنينة:

تغزو الملابس المستوردة من جمهورية الصين الشعبية، السوق الفلسطينية، الأمر الذي بات يهدد المنتج الفلسطيني المحلي، جراء انخفاض سعر هذه البضائع المستوردة مقارنة مع مثيلتها الفلسطينية، ويقول البعض إن للبضائع الصينية مضار على الجلد، بسبب كثرة استخدام المواد الكيميائية. ولا يكترث المواطن الفلسطيني الذي تحاربه إسرائيل في لقمة عيشه، حيث دمرت مئات المصانع، وفرضت نظام حظر التجول لأيام طوال، وحولت أكثر من نصف الشعب الفلسطيني إلى عاطل عن العمل، وارتفعت نسبة الفقر إلى أعلى درجاتها منذ احتلال فلسطين، بجودة الملابس والأحذية أو مصدرها، بل يقتصر جل اهتمامه على السعر. ويرى الاقتصاديون أن الإصلاح والحل يجب أن يبدأ من تقنين الاستيراد أو الحد منه، ومنح المنتج الوطني أولوية خاصة، سيما في ما يتعلق بألبسة الطلبة ورجال الشرطة والأمن، معتبرين أن اتخاذ مثل هذه الخطوات من شأنه أن يمكن قطاع الملابس من الوقوف على قدميه. ويعزو هؤلاء يعزون أسباب التراجع والانهيار الذي بات قطاع الملابس في فلسطين يواجهه، إلى فتح أبوب الاستيراد من دول أخرى مثل تركيا والصين، وازدياد الأعباء الملقاة على المنتج الفلسطيني كالضرائب والأجور وغيرها من مستلزمات العملية الإنتاجية. كما ينتقدون عدم إفادة المنتجين من الاتفاقات المبرمة مع عدد من الدول العربية والأجنبية، رغم ما توفره هذه الاتفاقات من أولوية للمنتج الفلسطيني، لافتين إلى أن قيمة إنتاج هذا القطاع تراجعت من ١٩٩ مليون دولار العام ١٩٩٩ إلى ١٢٦ مليوناً في العام ٢٠٠٠، وذلك دون أن تتوقف حركة هبوطها خلال العامين الماضيين. ولم تبد أية مؤسسة فلسطينية سواء رسمية أو أهلية أي امتعاض تجاه هذا الغزو، ولم تقم بأية إجراءات من شأنها الحد من انتشار هذه البضائع في السوق المحلية الفلسطينية. ويبدو أن أياً من هذه المؤسسات، سيما وزارة التجارة والاقتصاد، التي يقع على كاهلها مسؤولية اعطاء رخص الاستيراد، وتتحمل مسؤولية هذا «الفلات» في الوضع، والانتشار غير الطبيعي للبضائع في السوق المحلية، لم تقم بأي عمل من شأنه محاربة هذه الظاهرة. ويتزامن انتشار البضائع المستوردة، سيما الصينية منها في السوق الفلسطينية، مع السياسة الإسرائيلية الرامية إلى تدمير الاقتصاد الفلسطيني، وإبقائه تابعاً لنظيره الإسرائيلي، وتتحكم إسرائيل في البضائع المنتجة فلسطينياً، عبر تحكمها في الموانئ والجسور والمعابر، التي يستخدمها التجار والصناع الفلسطينيون في استيراد المواد الخام، وأدوات الصناعة. ويطرح هذا الأمر تساؤل عما إن كان هذا الأمر جاء صدفة، أم أنه أمر مدبر، بين بعض المؤسسات الفلسطينية ونظيرتها الإسرائيلية لمصالح بعض المسؤولين أو التجار، الذين يستغلون الوضع السياسي الحالي القائم على اضعاف السلطة الفلسطينية للكسب غير المشروع، غير آبهين بتدمير الاقتصاد الفلسطيني. ورسم الدكتور باسم مكحول، أستاذ الاقتصاد في جامعة النجاح الوطنية صورة قاتمة لواقع ومستقبل قطاع صناعة الملابس في فلسطين، رغم المكانة الريادية والمركزية الهامة التي يحتلها هذا القطاع في الصناعة الفلسطينية.

٢٢ ألف عامل يعملون في الملابس

وأكد مكحول استنادا الى دراسة أجريت حول هذا القطاع أن ٢٢ ألف عامل فلسطيني أو ما نسبته ٣١٪ من إجمالي العاملين في الصناعة يعملون في قطاع الملابس، بينما تشكل مشاغل الخياطة والألبسة ما نسبته ١٥٪ من إجمالي المنشآت الصناعية وذلك وفقاً لمعطيات العام ٢٠٠٠. ولفت إلى بدايات تطور واتساع هذا القطاع في فلسطين، والذي جاء كنتيجة لبحث هذه الصناعة عن الأيدي العاملة الرخيصة، موضحاً أن ما يجري في إسرائيل والعالم من تغيرات انعكس على الصناعة في فلسطين التي باتت العديد من القطاعات تقع في إشكالات مختلفة. ونوه إلى أن الملابس كانت من أكثر السلع التي تخضع للجمارك والحماية التي جاءت اتفاقية الجات في العام ٩٤ لتضع حداً لها. وأوضح أن صناعة الملابس في إسرائيل تشهد تراجعاً سريعاً كنتيجة لسياسة الانفتاح التي تعتمدها، ثم تم خفض الجمارك عنها حتى ١٢٪، ما جعل المنتجين الإسرائيليين غير قادرين على المنافسة، الأمر الذي قاد في إحدى تجلياته إلى ترحيل هذه الصناعة من إسرائيل إلى دول أخرى حيث تتوفر أيدي عاملة رخيصة.

اعتماد التعاقد الباطن مع الشركات الإسرائيلية

وتعاني صناعة الملابس الفلسطينية جملة من الإشكالات الهيكلية، أبرزها اعتمادها على التعاقد من الباطن مع الشركات الإسرائيلية، التي تبلغ ٩٠٪ منها، الأمر الذي مكن الأخيرة خلال العامين الماضيين من سحب تعاقدها لصالح منتجين آخرين. ولا يقتصر ما تعانيه صناعة الملابس الفلسطينية على ما قاد له التعاقد من الباطن، فأوضح مكحول أنها تشمل سلسلة مترابطة من الحلقات، من أبرزها تدني المستوى الفني للعاملين، واقتصار هذه الصناعة على مرحلة التجميع، وعدم طرق أبواب مراحل الإنتاج والتسويق الأخرى، رغم أن نسبة الربح الأعلى تكمن هناك، إضافة إلى غياب السياسة الوطنية العامة والأجور العالية نسبياً. ووفقاً للدراسة سالفة الذكر، فإن متوسط أجور العاملين في هذا القطاع يبلغ ٢٦٠ دولاراً في فلسطين، بينما ينخفض إلى ١٣٠ في الأردن، و٥٦ في مصر، بينما ينتج كل دولار ينفق على عامل الملابس في فلسطين ٧,١ دولارا، فيما يصل ذلك في سوريا إلى ٥,٣ دولار. واستعرض مكحول أربعة حلول لجأت لها الدول المختلفة من أجل منع انهيار هذه الصناعة ومواصلة تطويرها، وهي لجوء بعضها الى التركيز على خفض التكاليف او الابتعاد عن الإنتاج التقليدي والتركيز على الصناعة المميزة ذات الجودة والأسعار العالية أو اللجوء إلى الحماية من المنافسة، رغم ما تنطوي عليه من فوائد ومضار أو التوقف عن الإنتاج وتحويل الجهود إلى التسويق الذي تتحقق النسبة الأعلى من الأرباح فيه وهو ما لجأت له إسرائيل.

الحل يكمن في الانتقال من الانتاج النمطي إلى انتاج السلع العالية الجودة

واعترف بصعوبة الخيارات المتاحة أمام صناعة الملابس الفلسطينية، مشيراً إلى أن الخيار الوحيد الذي من شأنه حماية هذا القطاع من الانهيار والزوال يتمثل بالانتقال من الإنتاج النمطي التقليدي الى إنتاج سلع عالية الجودة شريطة أن يتم ذلك بالتوازي مع إنشاء علاقات تسويق. واعتبر أنه من أجل المضي والنجاح في مثل هذه الاستراتيجية، يتوجب العمل من أجل توفير حماية مؤقتة، وتشجيع الاستثمار في حلقات الإنتاج المفقودة، ودراسات احتياجات السوق المحلية وتوجيه جزء من الإنتاج نحوها. ويجمع الاقتصاديون على مركزية دور السلطة الفلسطينية، وأهمية اتخاذها خطوات عملية باتجاه تقنين الاستيراد، ووضع حد لعمليات التهريب كجزء من شروط حماية مطلوبة، ولو مؤقتاً لتمكين هذا القطاع من الاستمرار، وذلك إلى جانب اتخاذ المنتجين جملة من الخطوات المتعلقة بتطوير أدائهم على مختلف الصعد بما يكفل قدرتهم على المنافسة في ظل التغيرات التي طرأت إقليمياً ودولياً وانعكست محلياً على هذه وغيرها من الصناعات.

وزارة التجارة غير مقصرة!!

ونفى عبدالحفيظ نوفل، مدير دائرة الاستيراد في وزارة التجارة والاقتصاد أن يكون للوزارة أي دور في عملية اغراق السوق الفلسطينية بالبضائع الصينية، مشيراً إلى وجود عوائق عدة تحول دون قيام الوزارة بعملها على الوجه الأكمل. وأوضح أن الاتفاقيات الاقتصادية الدولية التي وقع عليها السواد الأعظم من دول العالم، وتم بموجبها فتح أسواق هذه الدول، الأمر الذي فتح الباب على مصراعيه لـ ٩٥٪ من الواردات لا تحتاج إلى رخص استيراد من وزارة التجارة، وبالتالي يمكن لأي مواطن أن يقوم باستيرادها دون الحاجة لإذن خاص من الوزارة. وتأتي الملابس في مقدمة البضائع التي لا تخضع لرسوم جمركية، أو بالأحرى لرسوم مخفضة جداً في الدول الموقعة على الاتفاقيات، وفق ما أوضحه نوفل، الأمر الذي يعمل على زيادة كمية الاستيراد. وأكد نوفل أن هذه الاتفاقيات تمنع أية دولة موقعة عليها أن تضع قيوداً تحول دون استيراد هذه البضائع. ولم تبتعد اليد الإسرائيلية عن انتشار هذه الظاهرة، حيث تتحكم إسرائيل في المعابر والجسور، ما يجعل عملية الاستيراد صعبة التحقيق، سيما عقب اندلاع الانتفاضة، حيث ما زالت إسرائيل تحتجز العديد من المواد الخام والبضائع المستوردة للتجار والصناعيين الفلسطينيين. واعتبر نوفل أن الحل الأمثل في الحد من هذه الظاهرة يتمثل في ارتقاء المنتج الفلسطيني ليصل إلى المعايير الدولية ليتم تسويقه في السوق المحلية قبل أن يصل للدولية، وإعادة النظر في هيكل الصناعات الفلسطيني، موضحاً أن الظروف غير مواتية للقيام بذلك، داعياً في السياق ذاته إلى دعم الصناعات الفلسطينية، والتركير على الجودة والنوعية. وأوضح أن المشكلة تتمثل في أن البضائع المحلية كانت تورد لإسرائيل، وعندما انفتحت إسرائيل اقتصادياً، وبالتالي جلبت ملابس من الصين وتركيا، ما أخذ جزءاً من الاقتصاد الفلسطيني. وأشار إلى أن قطاع الغزل والنسيج الفلسطيني كان الأكثر تضرراً من باقي القطاعات، جراء اعادة الاحتلال والعدوان الإسرائيلي المستمر. واعتبر أن الصناعة

التتمة ص٦

اقتصاد من أجل الحياة

بقلم: د. هديل رزق–القزاز

الاقتصاد الفلسطيني على شفا هاوية، الاقتصاد الفلسطيني مهدد بالانهيار، الاقتصاد الفلسطيني سيحتاج إلى سبع سنوات ليتعافى، وغيرها من عناوين المقالات المثيرة التي تؤكد ومن وقائع تقارير مؤسسات ذات خبرة عريقة على سوء الواقع الاقتصادي. نحن لسنا بحاجة لهذه التأكيدات، فالواقع نعيشه يوميا، والفقر والبطالة والحرمان يمس أقرب الناس لنا، وكم من أقارب وجيران وأصدقاء فقدوا مصادر دخلهم وأعمالهم.

في الاقتصاد كما في أي مجال آخر من مجالات حياتنا يمكننا أن نغرق في الشفقة على الذات، وأن نقف مكتوفي الأيدي بانتظار أن تتحسن الأوضاع وأن يزول الاحتلال. لكن الحياة تستمر، وفي آخر النهار يجب أن يتوفر على المائدة ما يسد رمق الأطفال، ولو كان قليلا. لعل آليات التكيف والتأقلم وكيفية استمرار المجتمع الفلسطيني والعائلة الفلسطينية في الحياة من المواضيع المثيرة للاهتمام والتي تلقى اهتماما متزايدا من الباحثين، إلا أن ما يحدث فعليا على أرض الواقع أعظم من أن يتم إيجازه ووصفه. الطرق غير الرسمية في البقاء والحياة إن صح التعبير، عالم كامل من الاقتصاد غير الرسمي الذي يزدهر من أجل أن يجد الأطفال كسرة الخبز وأن يستمر الفلسطيني في مد جذوره في أرض هذا الوطن. اقتصاد غير رسمي يقع في منطقة وراء حسابات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وما زال بعيدا عن إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. خلال الأسبوع الماضي قامت بلدية ومحافظة رام الله بإزالة العديد من البسطات الصغيرة التي كانت تغطي أرصفة الشوارع وتعيق مرور السيارات والمشاة على حد سواء. شعر الكثيرون بالارتياح لهذا الإجراء وربما لم يستوقفهم مدى انتشار هذه البسطات والذي يزيد دائما في المواسم والأعياد ولكنه يزيد أيضا كلما زاد الفقر والبطالة ومنع الناس من ممارسة أنشطة العمل الرسمية التي تراها الإحصاءات. وما البسطات والباعة المتجولون إلا أحد مظاهر الاقتصاد غير الرسمي الذي تتنوع مجالاته ويمارسه الرجال والنساء على قدم المساواة، ويوجد في كل مخيم وقرية ومدينة فلسطينية.

ما تخبرنا به الإحصاءات الرسمية

الإحصاءات الرسمية ترسم لنا صورة قاتمة للاقتصاد في الواقع الفلسطيني، فمعلومات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تؤكد وجود تراجع لأهم المؤشرات الاقتصادية مقارنة بالعام ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ فالصناعة تراجعت بنسبة ٢٠٪ والإنشاءات بنسبة ٥٣٪ أما التجارة الداخلية فقد تراجعت بنسبة ١٩,٩٪، كما أن ٩,٣٪ من المؤسسات في قطاع الصناعة أوقفت نشاطها وخرجت من السوق بشكل نهائي وحوالي ٢,٣٪ أغلقت بشكل مؤقت وفي عام ٢٠٠٢ تراجعت كافة المؤشرات الاقتصادية بصورة أكثر حدة من عامي ٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ حيث بلغ متوسط الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٥٧٪ حيث تراجع قطاع الزراعة بنسبة ٧٥٪ والصناعة ٦٠٪ والإنشاءات ٨٠٪ والتجارة ٣٣٪ والنقل ٧٠٪، والوساطة المالية ٢٦٪ والإدارة العامة والدفاع ٤٧٪، والخدمات بنسبة ٤٥٪، وقطاعات أخرى بحوالي ٨٠٪. وشهدت السنة الثالثة من الانتفاضة مزيداً من التراجع الحاد في جميع المؤشرات الاقتصادية الفلسطينية حيث بلغ الدخل القومي الإجمالي في عام ٢٠٠٢ مستوى يقل بنسبة ٥٠٪ عن مستواه في العام ٢٠٠٠. كما انخفض مستوى دخل الفرد في الأراضي الفلسطينية إلى ٥٠٪ عما كان عليه منذ عامين ونصف العام تقريباً، وانخفض معدل الصادرات الفلسطينية إلى حوالي ٦٠٪ تقريباً بسبب الحصار والإغلاقات المتكررة كما انخفض معدل الواردات إلى ٣٥٪ خلال الفترة ذاتها.

أما نسبة الإعالة الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية فقد ارتفعت من ٨,٤ في الربع الثالث من العام ٢٠٠٠ إلى ٥,٦ في الربع الرابع من العام ٢٠٠٢. وفي نفس الوقت ارتفعت أسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية ٣,١٠٪ خلال شهر شباط ٢٠٠٣ مقارنة بشهر أيلول ٢٠٠٠ حيث ارتفعت في باقي الضفة الغربية بنسبة ٤,١٢٪ وفي القدس بنسبة ٥,٦٠٪ وفي قطاع غزة بنسبة ٩٨,٣٪. أما على صعيد الفقر والبطالة فبلغت نسبة البطالة أكثر من ٥٥٪، وارتفعت نسبة الفقر من ٢١٪ قبل بدء الانتفاضة إلى ٦٠٪ بحلول كانون الثاني من عام ٢٠٠٢ وأصبح ما يزيد على ٧٥٪ من سكان قطاع غزة في عداد الفقراء وانخفضت حصة الفرد الحقيقية من استهلاك الطعام بنسبة تصل إلى اكثر من ٣٠٪ منذ أيلول ٢٠٠٠. وأظهرت الدراسات الصادرة عن مؤسسات دولية ومحلية أن ٣,١٣٪ من سكان قطاع غزة يعانون من سوء التغذية المزمن.

كما قدر البنك الدولي خسائر الاقتصاد الفلسطيني المباشرة في الدخل القومي منذ بدء الحصار والإغلاق في العام ٢٠٠٠ حتى نهاية آب ٢٠٠٢ بحوالي ٥,٤ مليار دولار، على أساس الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٥٠٪ دون احتساب الضرر المادي والخسائر الاقتصادية غير المباشرة، وانخفض دخل الفرد بنسبة ٥٠٪ منذ بداية الانتفاضة، ولحقت بالبنى التحتية الفلسطينية أضرار متراكمة تقدر بنحو ٧٠٠ مليون دولار.

أما مركز المعلومات الفلسطيني فقدر خسائر الاقتصاد الفلسطيني المباشرة وغير المباشرة، خلال الفترة من ٢٩/٩/٢٠٠٠ إلى ٣١/٣/٢٠٠٣، نتيجة الحصار والعدوان الإسرائيلي، على الشعب الفلسطيني بحوالي اثني عشر مليارا وثلاث مائة وعشرين مليون وسبع مائة وأربعة وثلاثين ألف دولار.

ما لا تراه الإحصاءات الرسمية

لا تتوفر أي معلومات عن القطاع غير الرسمي الفلسطيني، وحجمه، وكيفية استجابته للمتغيرات والظروف الطارئة، وعن العاملين والعاملات فيه، وعن نوع المهن ومعدلات الأجور، وكيفية انتشاره ونوع العلاقات التي تربط من يمارس أنشطة غير رسمية وغيرها من المتغيرات. عالم كامل لا نعرف عنه الكثير ولكنه بالتأكيد يساهم في توفير سبل العيش للغالبية العظمى من العائلات الفقيرة. هناك حاجة كبيرة لأن نعرف أكثر وأن نقدر بصورة افضل القطاع غير الرسمي ودوره لعدة أسباب منها ما يتعلق بالمرحلة الحالية ومنها ما له أهداف استراتيجية. على سبيل المثال توزع أموال المانحين، وتصمم برامج التشغيل الطارئة وتصمم الموازنة الفلسطينية بناء على الجزء المرئي من الاقتصاد الرسمي والذي يشكل في واقع الأمر قمة الجبل الجليدي ليس إلا، بينما يتشكل القطاع غير الرسمي حسب احتياجات الناس ويتكيف لجميع الظروف بما فيها الإغلاقات والحصار والإجراءات القمعية للاحتلال. قدمت الدول المانحة مساعدات رسمية بقيمة ٩٩٢ مليون دولار في العام ٢٠٠١ أما العام ٢٠٠٢ فقد ارتفعت المساعدات إلى ١١٠٠ مليون دولار، ما يعني زيادة بنسبة ١٢٪ منها ٨٤٠ مليون دولار من الدول العربية والباقي من دول أخرى وما زالت الموازنة الفلسطينية تحتاج إلى ٣٧٥ مليون دولار للبرامج الطارئة والإنسانية الأخرى. هذه المساعدات قدمت بطريقة إغاثية ودون أي رؤية تنموية مستقبلية. ربما نظرة متفحصة للاقتصاد غير الرسمي تساهم في تحديد أولويات المجتمع الفلسطيني الاقتصادية، ويمكن أن يتم استخلاص العبر والدروس في كيفية الوصول إلى سوق ديناميكي، يتجاوز المعيقات الاحتلالية. كما يمكن أن تفيد هذه الدروس برامج التشغيل الطارئة التي تقدم بطريقة اعتذارية مبالغ محدودة من الأموال لا تسد رمقا ولا تساهم في تغيير واقع البطالة وبدلا من حفر نفس الشارع عدة مرات وإعادة رصفه بطريقة سيئة، ربما توجد أولويات أخرى يمكنها أن تشغل أيدي عاملة كبيرة فيما يهم مصلحة البلد. وربما يكون في أنشطة القطاع غير الرسمي من الدروس ما يفيد رؤوس الأموال الوطنية ويقنعها بضرورة الاستثمار بطريقة أكثر رشاقة، وأكثر استجابة لحاجات الناس.

وأخيرا، طالما تعالت أصوات الاقتصاديين والتنمويين الفلسطينيين تحذر من ارتباط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي ودور الاحتلال في تدمير الاقتصاد الفلسطيني والحيلولة دون نموه وتطوره أو تحقيق استقلاليته عن الاقتصاد الإسرائيلي. فلعل فهم ديناميكيات الاقتصاد غير الرسمي الفلسطيني تكون البداية للاعتماد على الذات والقضاء على التبعة والاتكالية .